Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 6, 2026, 9666

Deanship of Scientific Research

The Economic Life of Tripoli (1875–1911): An Analysis of Muḥammad Hilāl Effendi's Documents as a Primary Source

Safiah Mohammed Al-Salameen*

Department of History, School of Arts, The University of Jordan

Received: 9/11/2024
Revised: 24/11/2024
Accepted: 18/12/2024
Published online: 1/1/2026

* *Corresponding author:*
s.alasalameen@ju.edu.jo

Citation: Al-salameen, S. M. (2026). The Economic Vision in the Report of Muḥammad Hilāl Effendi: A Study of Natural Resources and Ottoman Investment in the Province of Tripoli. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(6), 9666. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.9666

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aims to highlight the economic conditions of the Wilaya of Tripoli of the West through the documents of Judge Muḥammad Hilāl Effendi. The study also sheds light on the economic activity and role played by the city of Tripoli of the West during the Ottoman rule.

Method: The study adopted the historical research method, which relies on collecting and analyzing historical material by referring to primary sources. Historical information was gathered and analyzed based on the documents of Judge Muḥammad Hilāl Effendi to provide a comprehensive understanding of the economic and political dimensions of Tripoli of the West during the Ottoman era. The analysis focuses on the role of Tripoli as a strategic center for trans-Saharan trade and the Ottoman administrative strategies in facing colonial challenges.

Results: One of the most prominent findings of this study is that Tripoli of the West possessed significant economic potential through its natural resources, such as *halfa grass*, which was an important commodity for trade with European markets. Muḥammad Hilāl Effendi's document also indicated the existence of diverse agricultural and commercial potentials in the city of Tripoli, located on the Mediterranean Sea. Its strategic location played a major role in attracting trade ships and providing goods at competitive prices. Additionally, the stability of the region contributed to creating a favorable environment for economic prosperity.

Conclusion: The study demonstrates that the city of Tripoli of the West was an important and active economic center that generated substantial revenues for the Ottoman state.

Keywords: Economic dimensions; tripoli; ottoman policy; ottoman archival documents; trade networks; Muḥammad Hilāl Effendi; halfa grass; agricultural and commercial opportunities

الحياة الاقتصادية في طرابلس الغرب بين عامي (1875 – 1911م) -"وثائق محمد هلال أفندي مصدرًا"

صفيه محمد بشير السلامين*

قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية

ملخّص

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأوضاع الاقتصادية لولاية طرابلس الغرب من خلال وثائق القاضي محمد هلال أفندي، كما تسلط هذه الدراسة الضوء على النشاط والدور الاقتصادي الذي لعبته مدينة طرابلس الغرب خلال الحكم العثماني.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي القائم على جمع المادة التاريخية وتحليلها بالرجوع إلى مصادرها الأصيلة، حيث تم جمع المعلومات التاريخية وتحليلها بالاعتماد على وثائق القاضي محمد أفندي، لتقديم فهم شامل للأبعاد الاقتصادية والسياسية لطرابلس الغرب في العهد العثماني. يركز التحليل على دور طرابلس كمركز استراتيجي للتجارة عبر الصحراء واستراتيجيات الإدارة العثمانية في مواجهة التحديات الاستعمارية.

النتائج: من أبرز النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة أن طرابلس الغرب كانت تملك إمكانيات اقتصادية ضخمة من خلال مواردها الطبيعية، مثل عشبة الحلفا، التي تُعد مصدرًا مهماً للتبادل التجاري مع الأسواق الأوربية. وأشارت وثيقة محمد هلال أفندي أيضًا إلى وجود إمكانيات زراعية وتجارية متنوعة في مدينة طرابلس الغرب الواقعة على البحر المتوسط، حيث كان لموقعها دور بارز في جذب السفن التجارية وتوفير سلع بأسعار تنافسية. كذلك، ساهم استقرار المنطقة في توفير بيئة مواتية للازدهار الاقتصادي.

الخلاصة: تبين في هذه الدراسة أن مدينة طرابلس الغرب كانت مركزاً اقتصاديا مهما نشيطاً حقق إيرادات ضخمة للدولة العثمانية.

الكلمات الدالة: طرابلس الغرب، محمد أفندي، الدولة العثمانية، الحياة الاقتصادية، ليبيا.

المقدمة:

تُعَدُّ الوثائق التاريخية من أهم المصادر التي تسهم في فهم تاريخ الشعوب وتطور المجتمعات عبر الأزمنة المختلفة. ويندرج تحت هذه الوثائق المهمة اللوائح والتقارير التي أعدها مسؤولون عثمانيون من مدنيين وعسكريين. اعتمدت هذه الدراسة على وثائق القاضي محمد أفندي عن طرابلس الغرب؛ إذ تقدم هذه الوثائق معلومات مفصلة حول الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية للولايات العثمانية المختلفة، وتكشف هذه الوثائق أيضاً عن كيفية تعامل السلطة العثمانية مع التحديات الإدارية والمحلية في هذه المناطق.

تتجلى أهمية الدراسة في اعتمادها على مخطوطة فريدة للقاضي محمد هلال باللغة العثمانية (موجوده لدى الباحث)، وهي تقرير تفصيلي عن ولاية طرابلس الغرب قُدِّم إلى السلطان عبد الحميد الثاني في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. تمثل هذه الوثيقة مصدراً غنياً يوثّق الجوانب الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية لطرابلس الغرب خلال العهد العثماني، كما تقدّم تصوراً دقيقاً للحياة اليومية في ظل الإدارة العثمانية، مع تسليط الضوء على التحديات الناتجة عن التوسع الاستعماري الأوروبي. وتبرز أهمية هذا النوع من الوثائق في إظهار اهتمام السلاطين العثمانيين بطرابلس الغرب، وسعيهم لتعزيز الدفاع عنها خلال فترة حرجة من تاريخ الدولة العثمانية. يعكس التقرير بوضوح حرص القيادة العثمانية على الحفاظ على هذه الولاية كجزء لا يتجزأ من الإمبراطورية، رغم التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها السلطنة في أواخر عهدها.

وتناولت الدراسة إلى جانب الوثيقة، الأوضاع الاقتصادية لولاية طرابلس الغرب، بوصفها منطقة استراتيجية ذات أهمية اقتصادية وجيوسياسية كبيرة في تلك الحقبة العثمانية. كما أبرزت الدور المحوري لموقع طرابلس كمحطة للتجارة عبر الصحراء الكبرى، حيث كانت تشكل بوابة تربط بين أسواق شمال إفريقيا وأسواق وسط وغرب إفريقيا. وتعتبر هذه الاتصالات التجارية عبر الصحراء أساسية في فهم الدور الاقتصادي الذي لعبته طرابلس، إذ كان لها تأثير كبير على تدفق السلع، كالذهب والعاج والرقيق، والمواد الأخرى التي كانت تمر عبرها (مسعود، 2023).

كما تهدف الدراسة إلى تحليل وثيقة القاضي محمد هلال أفندي حول مستقبل ولاية طرابلس الغرب، وخاصة دوره في تقدير أهمية الاستثمارات العثمانية في تعزيز اقتصاد المنطقة وتنميتها. حيث يمكن النظر إلى هذه الاستثمارات كجزء من استراتيجية عثمانية لمواجهة التحديات الاستعمارية الأوربية المتزايدة في تلك الفترة، والتي كانت تهدد النفوذ العثماني في شمال إفريقيا.

ستجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

1- ما دور طرابلس الغرب الاقتصادي؟
2- كيف تم تكوين شبكات التجارة والبنية التحتية وتطويرها في طرابلس الغرب من خلال الاستثمارات العثمانية؟

حياة محمد هلال أفندي: من النشأة إلى المناصب القضائية في الدولة العثمانية

وُلد محمد هلال أفندي في حلب عام 1256هـ/ 1840م)، وهو والد المفكر العربي ساطع الحصري (للمزيد من المعلومات عن سيرة محمد هلال الذاتيه انظر: (al-Salameen, 2024) تلقى تعليمه في حلب، وعندما كان في الثلاثين من عمره، تم تعيينه بمنصب نائب المحكمة الشرعية في دير الزور مع إضافة رئاسة مجلس التمييز (Choueiri, 1960)، عُزل من هذا المنصب وفقاً للقواعد المتبعة في ذلك الوقت، ثم تم تعيينه في نهاية عام 1872 (في شهر شوال 1288 هـ) نائباً للمحكمة الشرعية في قضاء باب الجبول ضمن ولاية حلب وعُزل مجدداً بعد أن خدم في هذا المنصب لمدة سنتين ونصف. (كحاله، 1994؛ عواد، 1969؛ غربال، 2010).

عين محمد أفندي في 30 آب 1882 (15 شوال 1299هـ)، رئيسًا لمحكمة الاستئناف في ولاية أضنة. ثم تمت ترقيته إلى قضاء ولاية وان. وفي عام 1885-1886 (1302-1303هـ)، شغل منصب رئيس محكمة الاستئناف الجنائية في ولاية أنقرة. وفي 28 آب 1886 (28 ذو القعدة 1303هـ)، نُقل إلى منصب مشابه في طرابلس الغرب (BOA, DH 25/43,1 shaban 1309)، وبفضل خبرته ومكانته الرفيعة في محاكم الشرعية في حلب كان محمد هلال أفندي مؤهلاً لخوض الامتحانات اللازمة لشغل منصب في المحاكم الجديدة. وقد نجح في هذه الامتحانات، ليتم تعيينه في 5 سبتمبر 1889م، رئيسًا للقسم الجنائي في محكمة الاستئناف في المركز الإقليمي في صنعاء، عاصمة ولايـة اليمن. (Salameen, 2024).

فيما بعد، نقل محمد هلال أفندي إلى قونية بعد إلغاء المحكمة النظامية في اليمن، وعُيّن رئيسًا لدائرة الجنايات في محكمة الاستئناف المحلية في ولاية قونية في 22 نوفمبر 1891م، شغل هذا المنصب لمدة عامين تقريبًا، حتى 23 ديسمبر 1893م (14 جمادى الآخرة 1311هـ)، و تم عزله مرة أخرى بحجة أنه من أصل عربي وأنه يواجه صعوبة في التواصل مع الأتراك. واعتبروا أن توظيفه في الولايات العربية" سيكون أكثر ملاءمة. (Göyünç, 1980).

في 11 يناير 1894 (4 رجب 1311هـ) حُوِّلَت رتبته العلمية إلى مدنية إذ عُيّن كموظف في إحدى قرى عربستان لتدريس اللغة التركية ، ويظهر من خلال شكاية تقدم بها الى الباب العالي أن قرار نقله وتحويل رتبته العلمية كان تعسفيا من قبل الدولة العثمانية، إذ أرسل شكوى تظلم إلى السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، يبين فيها أنه تم عزله من منصبه بشكل يراه غير عادل، رغم خدمته الطويلة والمخلصة للدولة، حيث حصل على رتب عدة وعلى نياشين تقديرًا لجهوده. يذكر أيضاً محمد هلال في شكواه أنه يعاني من ظروف مالية صعبة نظرًا لإعالته لعائلته الكبيرة ولتقدمه في العمر، إذ تجاوز سن الـ 55. ولذلك طلب من السلطان النظر في قضيته وإعادته إلى العمل في ولاية أخرى، مشيرًا إلى ولائه الدائم للدولة واحتياجه الشديد إلى العمل لإعالة أسرته .(Y. PRK.AZJ 27/16, 17 July 1309).

عيّن في 27 مارس 1316 / 8 أبريل 1899م، في متصرفية أسكودار كمحقق، لكنه اعتبر أن هذا المنصب غير مناسب لرجل بمواهبه وخبراته، وقدم التماسًا إلى الحكومة لنقله إلى منصب أكثر ملاءمة.

أما آخر الأدلة المتعلقة بمسيرة محمد هلال أفندي المهنية، فهي تعيينه في وزارة الشرطة بين عامي 1899م و1907م؛ ولا توجد أي تفاصيل أخرى

عن مسيرته المهنية اللاحقة أو حتى تاريخ وفاته. (BOA, Y. PRK.AZJ 27/16, 17 July 1309)

ولاية طرابلس الغرب في التقارير العثمانية: لائحة محمد هلال أفندي نموذجاً:

تتمتع ولاية طرابلس الغرب بأهمية استثنائية خلال العهد العثماني، نظراً لموقعها الاستراتيجي في قلب الساحل الشمالي للقارة الأفريقية. هذا الموقع الفريد منحها دوراً محورياً في النشاط التجاري عبر العصور، حيث شكلت طرابلس نقطة عبور رئيسية للقوافل والتجارة بين شمال أفريقيا وعمق الصحراء الكبرى. ومن هذا المنطلق، سعت القوى التي حكمت طرابلس إلى استغلال موقعها الحيوي عبر اختراق دروب الصحراء وتعزيز شبكات التجارة الإقليمية، مما دفعها إلى التعاون مع القوى المحلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية. في ظل هذه الأهمية الجغرافية والتاريخية، كتب محمد هلال أفندي تقريراً شاملاً عن ولاية طرابلس أواخر العهد العثماني. يظهر هذا التقرير وعي هلال بقيمة الولاية وأهميتها الاستراتيجية، وسعيه إلى تقديم رؤى يمكن أن تسهم في إعادة تشكيل سياسات الدولة العثمانية تجاهها، من خلال التركيز على تعزيز الاستثمارات وتطوير البنية التحتية والإدارية بما يعكس مكانة طرابلس الحيوية.

تُظهر المخطوطة المعنونة بـ"رسالة في طرابلس الغرب"، التي كتبها محمد هلال أفندي باللغة العثمانية، أهميتها التاريخية باعتبارها مصدراً رئيسياً عن أوضاع ولاية طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني. وقد أعد المؤلف هذه اللائحة بعد انتهاء خدمته في طرابلس الغرب، أثناء توليه منصب رئيس محكمة الاستئناف في ولاية اليمن، وذلك بعد عام 1304هـ/1886م تقريباً. يُعزز صحة هذه المعلومات ختم المؤلف الذي يظهر في نهاية اللائحة، والذي يُعرّف به على النحو التالي: "العدل، رئيس محكمة الاستئناف في ولاية اليمن، ورئيس سابق في طرابلس الغرب." يعكس هذا الختم أهمية الوثيقة بوصفها شهادة موثوقة أعدها أحد المسؤولين العثمانيين الذين تولوا مناصب عليا في كل من طرابلس واليمن، مما يُضفي على محتواها بُعداً إضافياً من المصداقية والدقة.

تحفظ هذه المخطوطة في مكتبة جامعة إسطنبول تحت الرقم .TY 6621كما وتوجد نسخة أخرى من هذه الوثيقة في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني تحت الرقم A. MTZ. TG. TNF 1306، حيث تُشير مقدمتها إلى أن المؤلف سعى لتقديم دراسة تحليلية عن ولاية طرابلس الغرب، مُقسَّمة إلى مقدمة وفصلين. يُلاحظ من خلال مقارنة النسختين أن الوثيقة المحفوظة في مكتبة إسطنبول تُعد مسودة أولية تتضمن تصحيحات وتعديلات، مما يعكس الجهد الكبير المبذول في صياغة هذا العمل.

تُبرز الوثيقة أهمية ولاية طرابلس الغرب بوصفها محوراً سياسياً واقتصادياً رئيسياً في العهد العثماني. يعكس التقرير رؤية القاضي محمد هلال أفندي لأهمية طرابلس الغرب كركيزة استراتيجية ضمن الإمبراطورية العثمانية، خلال فترة اتسمت بالاضطرابات والتحديات الداخلية والخارجية. وتكشف الوثيقة القيمة التاريخية لطرابلس الغرب ودورها المحوري في الاستراتيجية العثمانية لمواجهة التحولات الإقليمية والعالمية في أواخر القرن التاسع عشر.

ولاية طرابلس العثمانية من الناحية الإدارية

شملت ولاية طرابلس العثمانية (1551-1911م) أراضي شاسعة تضمنت ثلاثة أقسام رئيسية: طرابلس في الغرب، برقة في الشرق، والصحراء الليبية في الجنوب. تميزت طرابلس وبرقة بامتداد السهول الساحلية والسلاسل الجبلية الغنية بالثروات الطبيعية، رغم وجود اختلافات واضحة بين المنطقتين. من الناحية الجغرافية تحد طرابلس من الشمال مياه البحر الأبيض المتوسط، وتمتد من حدود تونس غربًا إلى خليج سرت الكبير شرقًا، بينما تنفتح جنوبًا على الصحراء الليبية التي تتسم بمحدودية خصوبتها (بن ساسي، 2024).

شكلت المنطقة الساحلية العمود الفقري لولاية طرابلس العثمانية، حيث لعبت العاصمة طرابلس دورًا محوريًا بفضل موقعها الاستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط. امتاز الريف المحيط بالعاصمة بخصوبة نسبية جعلته من أهم المناطق الزراعية في الولاية. يتمتع الساحل بمناخ متوسطي معتدل طوال معظم أشهر السنة، إذ يسود الطقس المعتدل بين سبعة إلى ثمانية أشهر، مما ساهم في توفير ظروف ملائمة للزراعة. ورغم أهمية السهول الساحلية، ظلت المناطق الزراعية الأخرى في ولاية طرابلس محدودة، إذ تتركز في السلاسل الجبلية التي تعاني من شح الأمطار. تُعد جبال نفوسة المعروفة أيضًا بالجبل الغربي من أبرز هذه السلاسل. تمتد هذه الجبال من غريان في الشرق إلى حدود جبال دمر في تونس غربًا، وتشكل الحافة الشمالية للصحراء الليبية. (بن ساسي، 2024م).

تجارة طرابلس:

ازدهار القوافل وتحديات العهد العثماني في القرن التاسع عشر (1835-1899م):

مرت طرابلس بحقبتين تاريخيتين خضعت فيهما مباشرة للسلطة المركزية العثمانية الأولى بين 1551 - 1711م والثانية بين 1835-1911م، أما المدة المحصورة بين 1711 -1835م فقد خضعت ولاية طرابلس فيها لحكم الأُسرة القرمانلية. وحين أعادت الدولة العثمانية سيطرتها على الولاية في الحقبة الثانية، بدأت بتعيين الولاة وإرسالهم لحكمها وإدارتها، فخضعت للقوانين والأنظمة التي وضعتها الحكومة المركزية لتحديث الدولة وإصلاح مرافقها المختلفة (الحربي، 2017؛ حمد، 2014 .Boahen,1961).

بدأ العهد العثماني الثاني في ولاية طرابلس الغرب عام 1835م، بعد تنحية علي باشا القرمانلي، وانتهى عام 1911م مع الاحتلال الإيطالي. في البداية كانت سيطرة العثمانيين محدودة على طرابلس والمناطق القريبة، واستغرق الأمر أربعة وعشرين عامًا لتعزيز نفوذهم على الساحل والمراكز الداخلية، في ظل مقاومة قادة المناطق الداخلية. امتد الحكم العثماني المباشر لطرابلس الغرب نحو سبع وسبعين سنة، تعاقب فيها ثلاثة وثلاثون والياً، حيث لم

يستقر بعضهم أكثر من عام، ولم تشهد البلاد في عهدهم أية إصلاحات كبيرة، مما انعكس سلبًا على استقرار الولاية وأدى إلى إهمال شؤونها. أسفر هذا الاضطراب عن فتح المجال أمام الأطماع الأوربية المتزايدة للاستيلاء على الولاية وذلك لأهميتها التجارية (محمود، 1962؛ رحومه، 1988؛ جوزيف،2002؛ غنيمي، 1974).

كانت تجارة القوافل من أبرز الأنشطة الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب عبر العصور، وازدادت أهميتها بشكل خاص خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تزامناً مع التوسع الاستعماري في أفريقيا وتطور التجارة الدولية، مما زاد من أهمية البحر المتوسط كممر مائي دولي. أصبحت شمال أفريقيا، بما فيها طرابلس الغرب، نقطة استراتيجية لأوروبا للتوغل في أفريقيا. ولم تقتصر أهمية تجارة القوافل على كونها مصدراً رئيسياً للدخل للسكان والولاية، بل ساهمت أيضاً في تعزيز الاستقرار السكاني، والترابط الاجتماعي الداخلي، والتواصل مع المجتمعات المجاورة، فضلاً عن دعم علاقات الولاية الخارجية إقليمياً ودولياً (بوسليم وعلوان ، 2018؛ (Hilal,1304).

ويظهر أن السيطرة العثمانية لم تكن مطلقة على كافة مناطق طرابلس الغرب، مما شغل السلطة العثمانية بقضايا أخرى، أهمها الثورات المتكررة التي كادت أن تقوض حكمها في الولاية، وتشكلت تحديات للحكم العثماني سواء على مستوى الولاية أو على مستوى السلطة المركزية في الأستانة. لذلك، لم تُعر السلطة اهتماماً كبيراً للتجارة مع مدن جنوب الصحراء، حيث انصب اهتمامها على قمع تلك الثورات أو الانشغال بالصراع الداخلي بين الجنود الإنكشارية والولاة على السيطرة .

ورغم هذه التحديات، شهدت بعض الفترات اهتماماً أكبر بالتجارة مع جنوب الصحراء، كما في عهد محمد باشا الساقزلي (١٧٢٣ – ١٧٥٣م)، وخليفته عثمان باشا الساقزلي (١٧٥٣ – ١٧٧٥م)، (مروان، ٢٠١٦م) حيث سعى الأول إلى تأمين مناطق الولاية الداخلية لتسهيل التجارة مع مدن الصحراء. وعلى سبيل المثال، توجه محمد باشا بحملة إلى مدينة أوجلة الصحراوية، التي كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي وتزدهر بفضل تجارة القوافل، فاستهدف احتلالها لضمان سيطرته على تجارة القوافل(روسي، 1974). وقد شهدت التجارة الصحراوية في فترة الحكم القرمانلي (1711-1835م) تنظيماً واهتماماً أكبر من خلال السيطرة على الواحات الصحراوية التي كانت تشرف على تلك التجارة، ومن أبرز الحملات التي قام بها علي القرمانلي كانت حملة السيطرة على غدامس (مروان، 2016).

ساهمت استعادة الدولة العثمانية لسيطرتها على الطرق الصحراوية في عام 1835م في تعزيز حماية القوافل والتجار، مما ساعد على استئناف التجارة بين طرابلس وبلاد السودان (الحنديري، 2005؛ الدريع، 2022)، كما أن دعم العثمانيين لتصريف السلع الأوربية عبر طرابلس أسهم بشكل كبير في ازدهار الولاية كمحور تجاري دولي، وعزز مكانة التجار المحليين إقليمياً (كريش، 2010). استمرت طرابلس في كونها موقعًا تجاريًا مربحًا للتجار والملتزمين العثمانيين، حيث استمروا بتصدير العبيد بربح يصل إلى 400% عبر الإسكندرية إلى إسطنبول، رغم صدور فرمان عثماني يمنع تجارة العبيد رسميًا في يناير 1857 (Schicho, 1979). ومن الناحية المالية، فرضت الدولة العثمانية ضرائب على القوافل التجارية، فكانت الضرائب المفروضة تتفاوت حسب نوع الحمولة وكميتها، مع فرض ضرائب أعلى على سلع مثل ريش النعام والعاج مقارنة بالعبيد، مما شكل مصدرًا مهمًا للإيرادات العثمانية.

ومع ذلك، تراجع النشاط التجاري في طرابلس بعد احتلال فرنسا لغرب أفريقيا وزحفها نحو السيطرة على المراكز التجارية في الأقاليم المجاورة (الأخضر, 2015)،مثل كانو وتمبكتو، مما أدى إلى تدهور تجارة القوافل الطرابلسية عبر هذه الطرق (بوعزيز، 1984). قامت فرنسا بتوجيه تجارتها نحو تونس، الجزائر، المغرب، وموانئ غرب أفريقيا، مما أثّر سلبًا على تجارة طرابلس وأسهم في تدهورها (Lydon، 2008).

ومع هذه التحولات الاقتصادية، ظهرت تجارة نبات الحلفا التي وصفها محمد هلال في مخطوطته بأنها "منجم الذهب" لولاية طرابلس - كفرصة واعدة يمكن أن تعوض بعض الخسائر التي أصابت الأسواق التقليدية في الولاية(Hilal,1304). يُعدّ نبات الحلفاء من السلع الطبيعية ذات الطلب المتزايد، خاصة مع تراجع بعض السلع الأخرى، ومن أبرز الصادرات التجارية في ولاية طرابلس الغرب:

1- تجارة نبات الحلفا

يعد نبات الحلفا من النباتات البرية المعمرة التي تنمو بشكل طبيعي دون تدخل الإنسان في زراعتها، وهو ينتمي إلى الفصيلة النجيلية ويعرف علميًا باسم "ستيباتيناشمسا". يتميز الحلفا بمرونته البيئية حيث ينمو في البراري والجبال ويتحول لونه من الأخضر إلى الأصفر بعد جفافه.

يصف محمد هلال هذا النبات بأنه "منجم ذهب" لولاية طرابلس، نظرًا لسهولة جمعه ووفرة الطلب عليه، حيث يجمعه الأهالي بسهولة دون الحاجة إلى عمليات زراعية معقدة، مما يخفف من التكاليف ويجعل من عملية نقله وبيعه مصدرًا سريعًا للربح. ويمثل نبات الحلفا موردًا طبيعيًا مستدامًا حيث يتجدد بعد الحصاد، مما يتيح دورة اقتصادية منتظمة ومرنة، خاصة مع تزايد الإقبال الأوروبي على استيراده، ما يعزز قيمة هذه التجارة في الأسواق المحلية والدولية .(Hilal,1304) انتشرت زراعة الحلفا تاريخيًا في مناطق عدة مثل طرابلس، تونس، الجزائر، وجنوب إسبانيا، ولعبت دورًا مهمًا في التجارة بولاية طرابلس، حيث باتت سلعةً رئيسية تُصدّر إلى أوروبا. تميز نبات الحلفا باستخداماته المتنوعة، فأليافه الطويلة تُستخدم في صناعة الورق والخيوط، بينما تُستعمل الألياف الرقيقة في صناعة الأقمشة. ويُعتبر نبات الحلفا أيضاً ذا قيمة غذائية عالية، حيث يُستخدم كعلف للحيوانات(المريمي، 2000).

لعب نبات الحلفا دوراً بارزاً في تنشيط الاقتصاد المحلي في ولاية طرابلس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث أصبح مصدراً رئيسياً للدخل للكثير من سكانها بفضل ارتفاع الطلب عليه كمادة أولية في صناعة الورق، خاصة من بريطانيا. وقد عززت هذه الأهمية الاقتصادية مكانة الحلفا ليصبح من أهم صادرات الولاية إلى أوربا، وذلك في وقت شهد فيه النشاط التجاري للقوافل الصحراوية تراجعاً ملحوظاً، إلى جانب تدهور تجارة الحبوب نتيجة فترات الجفاف المتكررة. أدى هذا التطور إلى انخراط سكان طرابلس في جمع نبات الحلفا من البراري المحيطة وتصديره عبر الموانئ المحلية، مما ساهم في تحسين دخولهم ودعم الاستقرار الاقتصادي للمدينة (المريمي، 2000، الدريع، 2022).

ذكر محمد هلال الفرق بين نبات الحلفا وزراعة الحبوب في الأناضول، حيث تتطلب زراعة الحبوب هناك جهوداً كبيرة وأشهرًا من العمل الشاق بينما لا تحقق للفلاحين سوى عائدات ضئيلة. على العكس، فإن جمع الحلفا لا يحتاج سوى أيام قليلة، ويباع الكيلوغرام الواحد منها بمتوسط خمسة وعشرين بارة، ما يجعلها محصولًا مرتفع الربحية وسريع العوائد، ويبرر وصفها "بمنجم الذهب" للولاية (Hilal,1304).

واقترح محمد هلال تدابير عدة لزيادة إنتاج نبات الحلفا ولتحقيق أرباح أعلى. بدايةً، يقترح بناء خط سكة حديد يصل إلى المناطق التي تنمو فيها الحلفا، مما سيسهل نقلها إلى موانئ التصدير ويخفض تكاليف النقل بشكل كبير. كما يوصي باستخدام آلات الحصاد الحديثة لجمع الحلفا بدلاً من الطرق التقليدية، مما سيقلل تكلفة الحصاد بنسبة تصل إلى 90%. هذه الاقتراحات تعكس وعي المؤلف بالحاجة إلى تطوير البنية التحتية وتحسين تقنيات الحصاد لمواكبة الطلب المتزايد على الحلفا في الأسواق الأوربية (Hilal,1304)، إضافةً إلى تحسين وسائل النقل والحصاد، يناقش المؤلف أهمية الحفاظ على استقرار سعر الحلفا في السوق الأوربية، حيث ينصح التجار بالتمسك بأسعار ثابتة وعدم التنازل، حتى في حالة زيادة العرض. يشير المؤلف إلى أن تثبيت السعر قد يدفع التجار الأجانب لدفع مبالغ أعلى، خاصةً أن الموردين المحليين يميلون إلى بيع الحلفا بسعر اليوم لجني الأرباح سريعًا. هذه الاستراتيجية تهدف إلى تحقيق استقرار في أسعار السوق وزيادة قيمة صادرات الحلفا، مما سيؤدي إلى زيادة دخل الولاية ودعم اقتصادها على المدى الطويل.(Hilal,1304).

كما تأثر النشاط التجاري للحلفا بوفرة محاصيل القمح والشعير في طرابلس؛ فحينما تضعف محاصيل الحبوب كما في عام 1888، يرتفع الاعتماد على الحلفا لتصل صادراتها إلى 67,000 طن بقيمة مالية ضخمة، بينما ينخفض هذا الاعتماد في السنوات الزراعية الجيدة كما حدث عام 1889م (ابراهيم، 1985م).

بدأت تجارة الحلفا في ولاية طرابلس الغرب في عام 1868، حيث كانت مدينة طرابلس بمثابة المركز التجاري الرئيسي لهذه السلعة. تم تصدير الحلفا عبر ميناءين رئيسيين هما ميناء طرابلس وميناء الخمس. وفقًا لما ذكره محمد هلال في لائحته، فإن الكمية التي يتم تصديرها من ميناء الخمس تساوي نصف الكمية التي تُصدَّر من ميناء طرابلس. من ميناء طرابلس وحده تُصدَّر سنويًا كميات من الحلفا تصل قيمتها إلى أربعمئة ألف ليرة، في حين أن الكمية التي تُصدَّر من ميناء الخمس، رغم كونها أقل، تصل قيمتها إلى ستمئة ألف ليرة. هذا التفاوت في القيمة يشير إلى أن دور ميناء طرابلس كمركز تجاري كان أكثر نشاطًا من غيره، في حين أن ميناء الخمس كان له دور مهم ولكن بكمية أقل من الصادرات (Hilal,1304). يتجلى لنا هنا سعي هلال إلى توجيه الانتباه نحو العوائد الكبيرة التي يمكن تحقيقها من محصول الحلفا، ليس فقط من خلال عرض أرقام الإيرادات السنوية، بل أيضاً عبر تقديم حسابات دقيقة لنظام "العشر" وكيفية تقييم هذا المحصول. ويورد قوله: "نقول أن محصول الحلفا يُباع وفق نظام "العشر" وقد تم تأجير عائدات العشر لهذه الحلفا بمبلغ أحد عشر ألف قروش، ويتم أخذ ثلاث قروش كعشر عن كل بالة. سعر البالة الواحدة يبلغ مئة وعشرين قروش، وبالتالي فإن أخذ ثلاثة قروش من مئة وعشرين يعادل العشر بالضبط. إذاً، العشر الصحيح يجب أن يكون أربعة وأربعين ألف قروش، وبالتالي إذا كانت قيمة العشر أربعة وأربعين ألف، فإن قيمة الأصل يجب أن تكون أربعمئة وأربعين ألف قروش، وهذا يتجاوز قليلاً أربعمئة ألف ليرة(Hilal,1304). يبدو أن محمداً يلمح ضمنياً إلى وجود احتمال لتلاعب في التقديرات المالية أو ضعف في الإدارة من جانب السلطات العثمانية، التي كان بإمكانها تحقيق عائدات مالية أكبر لو أُحسنت إدارة الموارد. من خلال هذا الطرح، يقدم هلال نقداً غير مباشر للنظام المالي العثماني السائد، مسلطاً الضوء على مكامن الهدر المالي وسوء التقدير. وفي الوقت ذاته، يشير إلى أهمية تحسين الإدارة المالية للدولة العثمانية لضمان استغلال الموارد الطبيعية بفعالية وشفافية. هذه الإصلاحات، وفقاً لرؤيته، لا تسهم فقط في تعزيز العائدات المالية للدولة، بل تعود بالنفع أيضاً على السكان من خلال توفير خدمات وإمكانات اقتصادية أفضل.

تميزت أسعار الحلفا في تلك الفترة باستقرارها نسبيًا، إذ تراوح سعر القنطار بين تسعة وأحد عشر قرشاً. واهتمت السلطات العثمانية في الولاية بهذا النشاط التجاري حيث تم إنشاء لجنة خاصة في طرابلس في 25 مارس 1875 لاختيار موقع لإنشاء رصيف خاص بها، لتسهيل عمليات نقل وتصدير الحلفا. وعندما تولى المشير علي رضا باشا ولاية طرابلس للمرة الثانية (1872-1873)، قام بتشجيع هذه التجارة من خلال تأسيس مراسي وأسواق مخصصة، كما فرض ضرائب بنسبة العشر على مبيعات الحلفا، ما ساهم في زيادة عائدات خزينة الولاية، حيث حققت الضريبة على الحلفا في عام 1889 وحده دخلاً بقيمة 9257 جنيهاً إسترلينياً و67 قرشاً (الدجاني، 1971).

ازدهرت تجارة الحلفا بشكل كبير في السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، مدفوعة بارتفاع الطلب الأوربي المتزايد عليها، خاصةً من بريطانيا بعد أن أصبحت الحلفا مادة أساسية في صناعة الورق. ومنذ عام 1870، صارت الحلفا من أهم الصادرات إلى أوربا، واستمر هذا الاتجاه حتى مطلع القرن العشرين. فعلى سبيل المثال في عام 1894، وصلت طرابلس قوافل محملة بالحلفا على 21,176 جملاً، بلغت قيمة ما تحمله 11,026 ديناراً ذهبياً، وضريبتها 102 ديناراً. وفي يونيو 1905، بلغت كمية الحلفا الواردة إلى طرابلس 12,395 شبكة، بقيمة 1,932,938 قرشاً وضريبتها 73,092 قرشاً(كاوبر، 1987؛ Anderson،.1950)

صُدِّرَ نبات الحلفاء 1868م-1912م من أربعة موانئ في الولاية هي: ميناء طرابلس، ميناء الخمس، ميناء الطوبية، ميناء زليتين، وكان ميناء طرابلس يستخدم أيضا لنقل بضائع تجارة القوافل الصحراوية، والمواشي، والحبوب وغيرها ، بينما يقوم ميناء الخمس بتصدير نبات الحلفاء وصيد الاسماك، وانشاء كلا من ميناء الطوبية، وميناء زليتين، خصيصا لغرض كبس وتصدير نبات الحلفاء (المريمي، 2000، (Hilal, 1304).

كانت إنجلترا تعد من أهم الأسواق لاستيراد الحلفا، حيث أدى الطلب الأوربي الكبير عليها إلى ظهور شركات تجارية كبرى، أبرزها شركة "بيري بوري" الإنجليزية التي تأسست في ليفربول في سبعينيات القرن التاسع عشر، وكانت من أوائل الشركات التي استخدمت الحلفا في صناعة الورق. كما تأسست شركة "أربيب" عام 1881، والتي كانت تقوم بتصدير الحلفا بكميات كبيرة إلى الأسواق الأوروبية(ناجي، 1971؛ نعمة الله نوفل، 1301).

شكلت الحلفا مصدراً رئيسياً لاقتصاد ولاية طرابلس، إذ أصبحت المادة الأساسية للتصدير. أشار روسي إلى أن قيمة صادرات الولاية في عام 1868 بلغت 500 ألف جنيه إسترليني، وشهدت صادرات الحلفا تزايداً ملحوظاً، حيث بلغت 122,200 كجم في عام 1870، وارتفعت إلى 3,350,025 كجم في عام 1875. استمر هذا الاتجاه الإيجابي في السنوات اللاحقة، حتى بلغت صادرات الحلفا 305 آلاف جنيه إسترليني في عام 1885، و934,400 جنيه إسترليني في عام 1894(روسي، 1974).

ويظهر مما سبق أن نبات الحلفا يعدّ مصدراً اقتصادياً مهماً في منطقة طرابلس الغرب، حيث أسهمت عمليات جمعه وتسويقه في توفير دخل معقول لقطاعات واسعة من السكان، خاصةً أفراد القبائل التي تنمو في أراضيها. كانت تجارة الحلفا تُعتبر من مصادر الدخل الأساسية لعديد من سكان المنطقة، حيث كان العائد المادي من بيع الحلفا يدعم اقتصاد العديد من الأسر في مدينة طرابلس والمناطق المجاورة. إذ كان جامعو النبات يحصلون على مبالغ نقدية مباشرة مقابل الأوزان التي يحضرونها إلى الأسواق، مما يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه هذه التجارة في حياة الناس اليومية. علاوة على ذلك، فإن الفائدة من تجارة الحلفا لم تقتصر على جامعيها، بل امتدت لتشمل مدنًا مثل طرابلس والخمس ومصراتة وزليتن، حيث تُباع الحلفا وتُجهز للتصدير(Hilal,1304) . في الفترات التي كان فيها الطلب مرتفعاً على هذه المادة، خصوصاً في بريطانيا، كانت هناك حاجة ملحة لتوظيف الأيدي العاملة من قبل الوكالات التجارية الأجنبية. هذا الأمر فتح آفاقاً جديدة للعمالة، حيث تم توظيف الأفراد لفرز وتنظيف وتخزين الشباك، بالإضافة إلى عمليات شحنها على السفن.

ونظرًا للأهمية الاقتصادية لنبات الحلفا، خصصت الحكومة العثمانية جزءًا من عائداته لدعم قطاعي التعليم والجيش. فعلى سبيل المثال ساهمت إيرادات الحلفا في تمويل إنشاء مدرسة الفنون والصنائع عام 1898، التي اعتمدت على تبرعات الأفراد وجزء من إيرادات البلديات. كذلك، تم توجيه جزء من هذه الإيرادات لدعم تجهيزات الجيش. ففي عام 1897، بلغت عائدات الحلفا 70,711 قرشًا، خُصص منها مبلغ 48,917 قرشًا لتغطية نفقات تجهيز الجيش(الدريع، 2022).

وقد شهدت تجارة الحلفا تراجعًا تدريجيًا مع نهاية العقد الأول من القرن العشرين، نتيجة عدة عوامل، أبرزها الأساليب غير السليمة في جمع النبات وتفضيل السوق الإنجليزية لعجين الورق الخشن المستورد من أمريكا الشمالية، مما أدى إلى انخفاض قيمته في الأسواق. وقد تسارع هذا التراجع مع الاحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب عام 1911، حيث تلاشت العوامل التي كانت تعزز هذا النشاط الاقتصادي. أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الكميات المنتجة وتراجع المكاسب المتوقعة للمصدرين والصناعيين، مما أثر بشكل حاد على قطاعي الإنتاج والتجارة المرتبطين بهذا النبات (أدهم، 1970).

2- تجارة ريش النعام :

كان اصطياد النعام وجمع ريشه يتم من قبل مختصين محليين ثم يباع للتجار في طرابلس الذين كانوا يقومون بفرزه وتصديره إلى أوروبا. أما ريش النعام فكان يستخدم في زينة الشعر والملابس وديكور المنازل لدى السيدات الأوربيات، وكانت باريس تُعتبر أكبر سوق لريش النعام في العالم.

وقد شهدت تجارة ريش النعام في ولاية طرابلس الغرب تطورًا ملحوظًا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث أصبحت من أهم الصادرات الاقتصادية التي ساهمت في تعزيز التجارة مع الأسواق الأوروبية. وقد مرّت هذه التجارة بمراحل متباينة من الازدهار والانخفاض نتيجة للطلب العالمي المتغير والعوامل الاقتصادية الإقليمية. يوضح الجدول التالي تطور قيمة صادرات ريش النعام من ولاية طرابلس الغرب خلال الفترات الزمنية المختلفة، مسلطًا الضوء على أهم التحولات الاقتصادية التي شهدتها هذه التجارة.

جدول يوضح قيمة صادرات ريش النعام من ولاية طر ابلس الغرب حسب الفترات الزمنية (بالفرنك)

الفترة الزمنية	قيمة الصادرات (بالفرنك)	ملاحظات
1862 – 1876	3,000,000	بداية ازدهار تجارة ريش النعام.
1877 – 1881	30,000,000	ارتفاع كبير للصادرات بمقدار عشرة أضعاف.
1882 – 1892	25,000,000	بداية انخفاض الصادرات تدريجيًا.
1893 – 1901	14,500,000	استمرار انخفاض الصادرات بشكل ملحوظ.

المصدر: الفيتوري، 1972

في 10 مايو 1881، تناولت إحدى المحاسبات بين محمد بن عبد الله بن الصالح بن العارون ووالده تجارة ريش النعام، مما يعكس الأهمية الكبيرة لهذه السلعة في تجارة ولاية طرابلس (الدريع، 2022). تضمنت المحاسبة 13 صنفًا مختلفًا من الريش دون تحديد أسعاره، مما يشير إلى تنوع القيم السوقية للسلعة. كان التجار يبيعون الريش إما بالرطل أو بالريشة، محققين أرباحًا قد تصل إلى 50 فرنكًا للريشة الواحدة عند نقلها من غات إلى طرابلس. وتزداد هذه الأرباح عند الحصول على الريش مباشرة من المصدر. كما تختلف أسعار الريش حسب النوع، حيث يتميز ريش الذكر بارتفاع سعره مقارنة بريش الأنثى بفارق واضح، مما يجعل غات مركزًا محوريًا في هذه التجارة (ثني، 1999).

ومن المعروف أن ريش النعام كان يُصدَّر إلى أوروبا، حيث يتم تجهيزه وتصنيفه، ومن ثم يُعاد تصديره إلى طرابلس. وتشير المصادر إلى أن طرابلس صدّرت كمية من ريش النعام المستورد من الجنوب في عام 1880 بلغت قيمتها نحو 300 ألف جنيه إسترليني. وقد وصلت صادرات هذه السلعة إلى أوروبا، عبر ولاية طرابلس، خلال الفترة ما بين 1882-1892، إلى 37 مليون ليرة عثمانية، مع تسجيل تفاوت في الكمية المصدرة تبعًا لزيادة الطلب(مسعود، 2023).

وقد شكلت صادرات ريش النعام 14% من إجمالي صادرات ولاية طرابلس الغرب في عام 1899، لكنها تراجعت إلى 7% بحلول عام 1902، أي انخفضت بمقدار النصف خلال ثلاث سنوات(أبوشويرب، 2007) أدى تراجع أسعار ريش النعام وانخفاض الطلب عليه إلى تراكم مخزون كبير من هذا

الريش، بلغت قيمته حوالي نصف مليون فرنك فرنسي لدى تجار طرابلس فقط(Hilal,1304) . هذه الظاهرة تعكس تأثيرات متضاربة على الاقتصاد المحلي، حيث توفر التجارة الجديدة فرصًا للنمو، لكنها تواجه أيضًا تقلبات في السوق تؤثر على تجارة معينة، وقد ناقش محمد هلال في لائحته المخاطر المرتبطة بتغير الأسعار، حيث يظهر أثر انخفاض سعر ريش النعام في أوروبا على السوق المحلية، مما أدى إلى تكبد التجار خسائر كبيرة نتيجة عدم اطلاعهم على تراجع الأسعار في الوجهة النهائية. ويصف أيضا محمد هلال، كيف أن بعض التجار فقدوا نصف رأس مالهم بسبب هذه التغيرات، لكنه يشير أيضاً إلى إمكانية الاستفادة من هذا الانخفاض عند عودتهم إلى السودان، حيث يستطيعون شراء الريش بأسعار منخفضة ويحققون أرباحا(Hilal,1304). يبدو هنا أن هلال يريد إظهار هشاشة هذه التجارة أمام التقلبات الخارجية، رغم الأرباح التي قد تحققها، ويبرز أهمية وعي التجار بالتغيرات الاقتصادية في الأسواق البعيدة لتجنب الخسائر.

استمر التدهور في تجارة ريش النعام في نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وذلك لعدة أسباب من أبرزها تغيير مسارات التجارة بعد اكتشاف نهر النيجر وسيطرة الدول الاستعمارية عليه، مما أبعد الطرق التجارية عن الولاية. بالإضافة إلى ذلك، إنشاء مزارع لتربية النعام في جنوب أفريقيا، التي قدمت ريشًا بجودة أعلى وبأسعار أقل، جعلها بديلًا مفضلًا لأوروبا. كما تراجع الطلب على ريش النعام بين السيدات الأوروبيات، خاصة بعد انتشار الوعي بما يعانيه الحيوان من تعذيب أثناء جمع الريش منه (الدريع، **2022**).

وقد سلط محمد هلال الضوء على المكاسب الكبيرة التي يمكن أن يجنيها التجار من تجارة ريش النعام، رغم التحديات والصعوبات التي تواجههم. يشير إلى أن التجارة بين السودان وطرابلس الغرب تتطلب رأس مال ابتدائيًا، يبدأ من بضعة آلاف من القروش ويصل إلى عشرين ألفاً، لتحقيق عائد كبير يتجاوز الثلث. هذه الأرباح تُعد مجزية نظراً إلى الصعوبات الجغرافية والزمنية؛ فالرحلة تستغرق نحو عام ونصف، ويتكبد فيها التجار نفقات كبيرة على الحيوانات اللازمة لنقل البضائع. بهذه الطريقة، أبرز محمد هلال الجانب المجزي للتجارة رغم المخاطر، ويشير إلى قدرة التجار على تحويل رؤوس أموال صغيرة إلى ثروات كبيرة، مما يشير إلى جاذبية هذه التجارة كوسيلة للارتقاء المالي.(Hilal,1304).

3- تجارة العاج:

يُستخرج العاج بشكل أساسي من أنياب الفيلة التي تعيش في أدغال إفريقيا. ووصفه محمد هلال في لائحته بأنه من أحد أبرز أنواع التجارة في طرابلس الغرب، يُستخدم العاج في صناعات فاخرة، مثل صناعة التماثيل، الأقنعة، التحف، مقابض السكاكين والخناجر، وترصيع صناديق الهدايا وتطعيم الأثاث والتحف الخشبية، كما يُستخدم في صناعة حبيبات المسابح، الأدوات الموسيقية، المجوهرات مثل القلائد والأساور والخلاخل، ودبابيس الشعر والمشابك. ويُعد النقش على العاج من الفنون التي تنتج تحفاً فاخرة. وفقًا لما ذكره الرحالة سلفاتور، كان الجمل يحمل قطعتين فقط من العاج في رحلته من المراكز التجارية الإفريقية إلى ولاية طرابلس الغرب، حيث بلغ سعر القطعة الكبيرة حوالي 1500 قرش (سلفاتور، 2005؛ الدريع، 2022).

بلغ إجمالي كمية العاج المجلوب إلى الولاية في عام 1850 ما مقداره 77 ألف كجم، بقيمة 754 ألف فرنك. وفي عام 1852، تم استيراد 225 قطعة من العاج إلى طرابلس وبنغازي خلال شهري أكتوبر ونوفمبر. تشير وثائق من غدامس إلى أن سعر العاج في عام 1857 وصل إلى 200 محبوب للقنطار(أتنوتي، 1975). في المراكز التجارية الإفريقية، كان سعر القنطار يتراوح بين 200 و220 فرنكاً، بينما كان يباع في طرابلس ما بين 1000 و1200 فرنك، ما يشير إلى أرباح تصل إلى 1000 فرنك للقنطار، أي ما يقارب خمسة أضعاف سعره في بعض الأحيان، وبلغت قيمة العاج المصدرة من الولاية إلى أوروبا أعلى نسبة سنة 1892م حوالي 247 ألف فرنك، وأقل نسبة كانت سنة 1904م حوالي50 ألف فرنك إن الفارق بين الأول والثاني بلغ 197 ألف فرنك(العفيف، 2002؛ الدريع، 2022).

شهدت ولاية طرابلس الغرب ازدهارًا ملحوظًا في تجارة العاج خلال القرن التاسع عشر، حيث أصبحت هذه التجارة أحد المصادر الاقتصادية المهمة للولاية، مدعومة بحركة القوافل الصحراوية والتجارة مع الأسواق الأوروبية. وحققت صادرات العاج تطورًا ملحوظًا خلال فترات زمنية متتالية، ما أدى إلى تنوع الإيرادات بين عائدات التصدير وضرائب التجارة. ومع ذلك، تعرضت هذه التجارة لانخفاض تدريجي خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، متأثرة بالتغيرات الاقتصادية والسياسية في المنطقة. يوضح الجدول أدناه تطور صادرات وضرائب العاج في ولاية طرابلس الغرب خلال الفترات الزمنية المختلفة. (الدريع،**2022**)

تطور صادرات وضرائب العاج من ولاية طرابلس الغرب

ملاحظات	العملة	القيمة	نوع الإيراد	الفترة الزمنية
بداية تجارة العاج مع نمو تدريجي	فرنك	3,000,000	صادرات العاج	1862 - 1876
أعلى مستوى لصادرات العاج خلال هذه الفترة	فرنك	9,000,000	صادرات العاج	1877 - 1881
انخفاض تدريجي في صادرات العاج	فرنك	4,500,000	صادرات العاج	1882 - 1892
انخفاض كبير في صادرات العاج	فرنك	3,500,000	صادرات العاج	1901
إيرادات الضرائب عن تجارة العاج	جنيه إنجليزي	7,000	ضرائب العاج	1896
إيرادات الضرائب عن تجارة العاج	جنيه إنجليزي	7,000	ضرائب العاج	1897

المصدر: الفيتوري،2005؛ الدريع، 2022م.

إلا أن هذه التجارة تعرضت لتدهور تدريجي خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، متأثرة بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية التي

طرأت على المنطقة. من أبرز هذه العوامل زيادة التغلغل الأوربي في القارة الإفريقية، خصوصًا بعد مؤتمر برلين (1884-1885م)، الذي تم فيه تقسيم القارة والاتفاق على السيطرة على مواردها (الجربي، 2010؛ الدريع،2022). هذا التوسع الأوروبي أدى إلى تحول طرق التجارة بعيدًا عن ولاية طرابلس إلى مناطق غرب القارة. كما تراجعت حركة القوافل الصحراوية القادمة إلى الولاية، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، فضلاً عن قلة الأمان في مسارات التجارة الصحراوية(Hilal,1304) . إضافة إلى ذلك، أدى اكتشاف العاج الصداعي الذي كان أرخص ثمنًا إلى تقليص الطلب على العاج المستخرج من إفريقيا الشمالية، مما ساهم في انخفاض هذه التجارة بشكل كبير حتى انتهت في نهاية المطاف (هويدي، 2008). هذا التداخل بين العوامل الاقتصادية والتغيرات السياسية أدى إلى تذبذب وتدهور تجارة العاج في ولاية طرابلس الغرب، وهو ما يتضح من تراجع الإيرادات الواردة من صادرات العاج خلال الفترة المتأخرة من القرن التاسع عشر.

الزراعة في طر ابلس الغرب

كانت الزراعة والرعي من أهم الجوانب الاقتصادية لدى معظم سكان الجبل الغربي، وعلى الرغم من المساحة الواسعة والقاحلة للولاية وقلة عدد سكانها، فإن معظم الأسر كانت تمتلك أراضي صالحة للاستغلال في الزراعة والرعي وفق إمكانياتها المتاحة. على الرغم من أن النشاط الزراعي كان يشكل وسيلة العيش الأساسية ومصدر الرزق للسكان، إلا أنه كان بدائيًا في تلك الفترة(هويدي، 2008)، حيث اعتمد بشكل رئيسي على سقوط الأمطار وعلى الآبار كوسيلة رئيسية للحصول على المياه، حيث لا يوجد فيها أنهار حيث تُستخدم تقنيات تقليدية مثل الدلو والجرارة والبقر لسحب الماء من الآبار، التي تُحفر في باطن الأرض، تصل أعماقها إلى حوالي عشرة أمتار، وتُستخدم بشكل أساسي لري الأشجار مثل الزيتون والنخيل(,1304Hilal). كما تُعتبر المياه الجوفية، التي تتشكل بفعل الأمطار، مصدرًا رئيسيًا للعيون المائية مثل عين الرومية والعين الزرقاء، مما يعكس التنوع البيئي. ومع ذلك، فقد واجهت الزراعة تحديات عدة، من بينها الإهمال وعدم استخدام الأدوات الحديثة، مما أثر سلبًا على الإنتاجية في منتصف القرن التاسع عشر، حاولت الدولة العثمانية النهوض بالزراعة في ولاية طرابلس الغرب، التي كانت آخر ولاية عثمانية في شمال إفريقيا. وقد أصدرت الدولة عدة قوانين ولوائح تهدف إلى إعادة تنظيم الزراعة في البلاد، وذلك ضمن جهود الإصلاحات العثمانية التي جاءت في إطار "عصر التنظيمات." ولم تقتصر الدولة العثمانية على إصدار القوانين، بل شجعت أيضًا النشاط الزراعي بإدخال أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية إلى منطقة الجبل الغربي.(المدني، 2015).

كان الإنتاج في الغالب يعتمد على زراعة الحبوب حيث كانت تنتج كميات كبيرة منها مثل القمح والشعير والذرة. وكانت تصدر إلى انجلترا وإلى الكثير من البلدان الأوربية. وكانت زراعة الزيتون أيضاً منتشرة بكثرة في ترهونة وطرابلس والجبل الغربي بالإضافة إلى التين والتمر وأنواع أخرى من الغلال والخضروات المختلفة. يركز محمد هلال في لائحته على أهمية الزيتون كأحد المحاصيل الرئيسية في ولاية طرابلس، حيث يعتبر الزيتون المحصول الثاني بعد التمر في قيمة الإنتاج. تُظهر وثائق هلال أن أشجار الزيتون تنتج بسرعة كميات كبيرة من الزيت، مما يدل على غزارة المحصول وأهميته الاقتصادية للمنطقة. .(Hilal,1304).

ويظهر لنا محمد هلال التحدي الكبير الذي كانت تعاني منه أشجار الزيتون في منطقة الجبل الغربي التابعة إلى طرابلس والتي كانت تمتد على مساحات واسعة في الجبل الأخضر دون عناية حكومية كافية. ويشير الكاتب إلى أنه رغم الإمكانيات الإنتاجية لهذه الأشجار، فإن الإهمال المتراكم أدى إلى صغر حجم ثمارها وانخفاض مردودها. ويستحضر هنا ماضي هذه الأشجار حين كانت تُدار بشكل أفضل، إذ وُجدت معاصر تُنتج كميات كبيرة من زيت الزيتون. لذلك، يعبر الكاتب عن قناعته بأن إعادة الاهتمام بهذه الثروة المهملة، سواء من خلال الرعاية المستمرة أو عن طريق تنظيم زراعتها، قد يفتح مجالًا اقتصاديًا واسعًا يوفر عائدات مالية كبيرة للحكومة العثمانية تقدر بآلاف من الليرات(,1304Hilal). يظهر لنا مما سبق وعي محمد هلال بقيمة الموارد الطبيعية غير المستغلة وإدراكه للأهمية الاقتصادية لهذه الثروات المحلية. كما يعكس رأيه نقدًا غير مباشر للإهمال الذي تعاني منه هذه الأشجار، مُبرزًا أثر هذا الإهمال على الإنتاج الزراعي. يظهر من تحليله كذلك اهتمامه بتوجيه الحكومة العثمانية نحو اتخاذ إجراءات استثمارية تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي، مما يعكس إحساسًا بالمسؤولية تجاه تطوير المنطقة اقتصاديًا واستغلال مواردها المتاحة. ويظهر أن مقترحات محمد هلال قد بدأت تؤتي ثمارها بالفعل في بداية القرن العشرين ، إذ قامت الدولة العثمانية بإصدار تعليمات في أوائل القرن العشرين لزيادة زراعة أشجار الزيتون، خاصة في منطقة غريان وضواحيها، التي كانت من المناطق الزراعية الرئيسية في الجبل الغربي وتم إعفاء الأهالي من ضريبة الميري (الشهابي، 2006).

إلى جانب ذلك، كانت الحبوب، وخاصة القمح والشعير، المصدر الرئيسي لغذاء السكان في ليبيا خلال العهد العثماني الثاني (1835-1911م). وقد ازداد الاهتمام بزراعة الشعير نظرًا لحاجته القليلة للماء واعتماده على الأمطار الموسمية. كان الشعير الغذاء الرئيسي لسكان الجبل الغربي، ويستخدم أيضًا كعلف للحيوانات، بما في ذلك خيول الجيش العثماني التي كانت تنقل الذخائر وتجر المدافع. يأتي القمح في المرتبة الثانية بعد الشعير، ولكن زراعته لم تكن شائعة بنفس القدر، مما دفع السلطات العثمانية إلى إجبار الأهالي على زراعة نسبة من أراضيهم بالقمح لضمان توفيره للجنود. إلى جانب الحبوب، كان الأهالي يزرعون الفول والحمص والعدس والبازلاء(المدني، 2015).

كانت الزراعة تعتمد على الري من العيون المتاحة، وكانت المحاصيل تشمل الطماطم والبطيخ وغيرها. ومع ذلك، كان الإنتاج الزراعي يتأثر بتذبذب الأمطار، وفي السنوات التي كانت تقل فيها الأمطار كان المزارعون يعانون من ضعف المحاصيل. ورغم الجهود المبذولة فإن الزراعة كانت تعتمد دوماً و بشكل كبير على الظروف المناخية، حيث أظهرت بعض السنوات، مثل عام 1896، زيادة كبيرة في المحاصيل نتيجة تساقط الأمطار بكميات وفيرة، إذ بلغ محصول الشعير في بعض المناطق حوالي أربعين ألف طن (الشهابي، 2006).

كانت المجاعات تحدث بشكل متكرر، في السنوات التي يندر فيها سقوط الأمطار ، الأمر الذي كان يدفع بعض سكان الجبل إلى الهجرة بحثًا عن قوتهم وهرباً من الضرائب المفروضة عليهم، خاصة خلال فترات الجفاف والقحط. فهذه الأوقات العصيبة تترك بصمة واضحة في ذاكرة الأهالي، حيث أصبحوا يؤرخون للأحداث المهمة في حياتهم مثل الولادات والوفيات بحسب سنوات المجاعات والكوارث، مثل تلك التي حدثت في أعوام 1879، 1882،

و1893. في مواجهة هذه الأزمات، حاول سكان الجبل الغربي الاستنجاد بالوالي العثماني أحمد راسم في طرابلس. فقدموا عريضة في 10 رمضان 1326 هـ (الموافق 1910) ، وصفوا فيها حالة الجفاف التي أصابتهم، مشيرين إلى يباس الأشجار وقلة الثمار بسبب غياب الأمطار، وإلى تدهور أوضاعهم حتى باتوا على حافة الهلاك بعد أن أودى الجوع بحياة العديد منهم. فطلبوا من الوالي توفير عشرة آلاف كيلة من الشعير، وخمسة آلاف كيلة من القمح، بالإضافة إلى مساعدة مالية قدرها مائتا ألف قرش لمواجهة هذه الأزمة(المدني، 2015).

لم يكن المناخ العامل الوحيد وراء تراجع الزراعة في طرابلس الغرب، فقد ساهم الإهمال وغياب العناية بالأراضي بشكل كبير في تفاقم هذه المشكلة. أشار محمد هلال إلى أن استخدام الفلاحين لأدوات زراعية بدائية وغير مناسبة حال دون استغلال الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الأراضي الخصبة. فقد أدى الاعتماد على أدوات حديدية صغيرة إلى عدم حرث التربة بشكل جيد، مما أثر سلبًا على جودة المحاصيل وكمياتها. وعلى الرغم من الخصوبة العالية للأراضي وقدرتها على إنتاج محاصيل وفيرة، إلا أن نقص العناية والاهتمام حال دون تحقيق أقصى استفادة منها. لذلك، شدد هلال على ضرورة تطوير أساليب الزراعة وتحسين رعاية الأراضي لتعزيز الإنتاجية وزيادة وفرة المحاصيل في المنطقة.(Hilal,1304).

إضافة إلى ذلك، أثرت الضرائب بشكل كبير على الفلاحين، حيث كانت تثقل كاهلهم وتزيد من معاناتهم. فمدينة غريان، على الرغم من كونها مركزًا مهمًا للثروة الزراعية والرعوية، إلا أن الضرائب وطرق جبايتها ساهمت في إثارة الثورات في المنطقة، حيث دافع السكان عن مواردهم وقوتهم اليومي. وفي هذا السياق، أرسل الوالي أحمد راسم رسالة يطلب فيها تحصيل الضرائب من الأهالي الذين يمتلكون ثروات من الزيتون ونبات الحلفا، مما يعكس ثروة الجبل الاقتصادية وإمكانية الأهالي في دفع الضرائب (المدني، 2015).

تعكس قضية تنوع الضرائب وتعددها في ولاية طرابلس واقعًا مأساويًا ، حيث شكلت هذه الضرائب عبئًا ثقيلًا تجاوز أحيانًا قدرة السكان على التحمل، ليصل إلى حد التهام الجزء الأكبر من دخولهم. هذا الواقع دفع الكثيرين إلى التوجه نحو الديون، مما جعل من الصعب عليهم الخروج من دائرة العوز والفقر، وبالتالي أثر سلبًا على راحتهم ومستقبلهم. انعكست هذه الأعباء المالية بشكل واضح على الإنتاجية والقدرة الاقتصادية للسكان، مما أضعف استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي (الحامدي، 2016).

الصناعة في طرابلس الغرب

تميزت الصناعات في طرابلس الغرب في القرن التاسع عشر الميلادي بحسب محمد هلال بتفوقها مقارنة باليمن والحجاز، حيث اعتبرت المدينة مركزًا رئيسيًا لصناعة المنسوجات عالية الجودة، مثل الشراشف ذات الأناقة الفائقة. إذ كان يتم إنتاج هذه الشراشف لتصديرها إلى إسطنبول وغيرها من البلدان، ولاسيما الشراشف المصنوعة من الحرير، التي لا تُعتبر ملابس خارجية، بل تُلف حول خصور النساء تحت الملابس في العهد العثماني .(Hilal,1304).

تعود جذور الصناعات في العهد العثماني إلى حياكة القطن والصوف والحرير، حيث كانت الأنوال التقليدية التي تعمل بالأيادي والأرجل، تُستخدم بكثرة في تلك الفترة، وخصوصًا قبل الحكم الإيطالي. كانت الأنوال المستخدمة تقليدية، وقد أولى العثمانيون اهتمامًا خاصًا لصناعة النسيج في طرابلس، إذ كان هناك العديد من الأنوال العاملة في المدينة. في عام 1911، بلغ عدد الأنوال المستخدمة في حياكة المنسوجات ذات الألوان الزاهية والنقوش المتنوعة، خصوصًا تلك الموجهة لأردية النساء في المناطق الداخلية، مما ساهم في ارتفاع إنتاج المنسوجات إلى حوالي 1,200,000 ليرة في عام 1910 في طرابلس وبرقة(حسن، 2010).

وانتشرت صناعة المنسوجات الصوفية بشكل واسع في مدن طرابلس وبنغازي ودرنة، حيث اشتهرت صناعة الأردية الصوفية التي يُعرف بها الرجال، مثل "الحولي" و"الجرد". كانت هذه المنسوجات تُنتج بكثرة في المناطق الداخلية، وخاصةً في جبل نفوسة، حيث تشتهر نالوت ويفرن وقساطو بإنتاجها عالي الجودة، والذي كان يُصدَّر إلى طرابلس وتونس(أيوبي و لنصاري 2023).

أما صناعة الحرير في طرابلس، فقد كانت محلية بالكامل وتُدار بشكل رئيسي بواسطة عمال يهود باستخدام أدوات يدوية بسيطة. اعتمد سوق الحرير على الحرير الصيني المستورد عبر مرسيليا، واشتهرت المدينة بحياكة الأردية الحريرية المزينة بأسلاك فضية أو ذهبية، التي كانت تُنتج منذ أوائل القرن التاسع عشر. في عام 1910، بلغت واردات المنتجات الحريرية إلى طرابلس حوالي 3,500,000 ليرة (أيوبي ولنصاري 2023).

علاوة على ذلك، كانت صناعة الحصر من الصناعات المزدهرة في طرابلس، حيث كانت مراكز إنتاج الحصر، مثل تاورغاء وتاجوراء، معروفة بجودتها. ورغم ازدهار هذه الصناعة في طرابلس، إلا أن برقة وأجزاء أخرى من ليبيا لم تكن تُعرف بإنتاج ذي جودة عالية. إلى جانب ذلك، ازدهرت أيضًا صناعة دباغة الجلود المخصصة للاستهلاك المحلي، وكذلك صناعة الصابون التي كانت تضم أربعة مصانع تنتج حوالي 180 طنًا سنويًا، بقيمة تُقدَّر بـ 90 ألف فرنك (أميرة، 2021).

وكانت أيضا صناعة الصياغة، تكتسب أهمية كبيرة في تلك الفترة، حيث كان اليهود في طرابلس وضواحيها القائمين بشكل رئيسي على هذه الصناعة. وكانت المنتجات الذهبية والفضية تُشترى بكميات كبيرة من قبل العرب في المناطق الداخلية، إلى جانب بعض العرب واليهود على طول السواحل، وتم تصدير كميات لا بأس بها إلى برقة وتونس. ورغم أن الطلب على الذهب كان محدودًا، حيث اقتصر اقتناؤه على اليهود وبعض العائلات الميسورة الحال، شهدت صياغة الفضة تطورًا محدودًا مقارنة بالذهب. ومن بين المراكز الرئيسية التي اهتمت بهذه الصناعة في ليبيا كانت طرابلس، بنغازي، درنة، مصراتة، المرج، يفرن، جالو، وغدامس، حيث كان صنّاع طرابلس يُعتبرون الأكثر مهارة في هذا المجال (أميرة، 2021؛ أيوبي و لنصاري 2023).

الخاتمة:

يقدم محمد هلال في مخطوطته رؤية شاملة تبرز الإمكانيات الاقتصادية الضخمة لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني، حيث أشار إلى مساحتها الشاسعة التي تتجاوز بعض الولايات العثمانية الأخرى، مما يعطيها مكانة استراتيجية واقتصادية مهمة. هذه المساحة الكبيرة، الممتدة من تونس إلى مصر، تتيح لولاية طرابلس فرصًا استثنائية للزراعة، والرعي، والتجارة، حيث يمكن استثمارها في موارد متنوعة تجعلها منطقة ذات جدوى اقتصادية عالية تساهم في تعزيز دورها ضمن الدولة العثمانية. كذلك، يسلط الضوء على الموارد الطبيعية التي تميز المنطقة، مثل الثروات النباتية التي تنمو دون جهد كبير، مما يجعل استغلالها تجاريًا أمرًا ممكنًا دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة.

ومن الموارد التي أشار إليها هلال بشكل خاص، تأتي عشبة الحلفا، التي وصفها بأنها "منجم ذهب" طبيعي، إذ تنمو بدون تدخل بشري يذكر وتتمتع بقيمة اقتصادية عالية نظرًا لإقبال التجار عليها وتصديرها إلى الأسواق الخارجية. تُعد هذه العشبة مصدرًا رئيسيًا للدخل للسكان المحليين، حيث تساهم في تعزيز التبادل التجاري بين طرابلس وأسواق أوروبا. كما أشار إلى أن الحلفا تتميز بسهولة جمعها وبيعها، وهي تُباع يوميًا بكميات كبيرة، مما يدر عائدات ثابتة على السكان المحليين. لو تمت إضافة تطويرات، كإنشاء سكة حديدية لنقلها بكفاءة أكبر، فقد تصبح هذه العوائد مضاعفة، مما يرفع من قيمة العشبة كمنتج تجاري استراتيجي.

ويعزز هذا الربح المتأتي من الموارد الطبيعية مكانة ولاية طرابلس كوجهة اقتصادية مهمة، حيث تمتلك قدرة على إنتاج كميات كبيرة من المنتجات الزراعية بأسعار تنافسية. يشير هلال إلى محاصيل الزيتون والتمر كأمثلة على الموارد الزراعية التي توفر عوائد اقتصادية كبيرة للمزارعين، مشيرًا إلى أن جودة الإنتاج الزراعي في المنطقة تفوق العديد من المناطق الأخرى. وتعكس هذه المنتجات الزراعية تنوع الاقتصاد المحلي، كما أنها تعزز اعتماد السكان على مواردهم الطبيعية في معيشتهم، وهو ما يخفف من حاجتهم للسلع المستوردة.

كما أن الموقع الاستراتيجي لطرابلس الغرب، المطلة على البحر الأبيض المتوسط، يجعل منها بوابة اقتصادية مهمة تربط بين شمال أفريقيا وأوروبا، ويسهل عليها تبادل السلع واستقطاب السفن التجارية. يشير هلال إلى النشاط التجاري المزدهر في الموانئ ووجود القناصل الأجانب، مما يؤكد اهتمام الدول الأخرى بهذه الولاية كمحور اقتصادي وتجاري. ويعزز هذا الموقع أيضًا الروابط التجارية مع المناطق المجاورة عبر الطرق البرية، مثل طريق السودان الذي جلب منتجات كالعاج وريش النعام، وساهم في زيادة ثراء السكان المحليين وتعزيز مكانة طرابلس في التجارة الدولية.

كذلك، تتسم طرابلس بنمط اقتصادي يعتمد على توفير السلع بأسعار منخفضة نتيجة الإنتاج المحلي الغني، مما يجذب المستهلكين والتجار الأجانب على حد سواء، ويوفر فرص عمل للسكان المحليين. ومن اللافت أن محمد هلال أشار إلى قلة الجرائم في طرابلس، مما يعكس استقرارًا اجتماعيًا يهيئ بيئة مناسبة لازدهار الأعمال، ويشجع المستثمرين على التوسع. ويبدو أن السكان المحليين يتمتعون بوعي اقتصادي كبير، يدفعهم إلى العمل بجدية ويعزز من ولائهم للحكومة العثمانية، ويخلق توازنًا بين الأمن الاقتصادي والاجتماعي، مما يسهم في استقرار الولاية.

ختامًا، تُظهر هذه المخطوطة الأهمية الاقتصادية لولاية طرابلس الغرب من خلال مواردها الطبيعية، موقعها الاستراتيجي، واستقرارها الاجتماعي. ويبدو أن رؤية محمد هلال كانت تتجاوز تقييم طرابلس كولاية عادية، ليضعها في مصاف الولايات القادرة على تحقيق إيرادات ضخمة للدولة العثمانية، مما يفتح آفاقًا واسعة للتطوير والتوسع الاقتصادي في المستقبل.

ملحق الصفحه الأولى والأخيره من المخطوطة

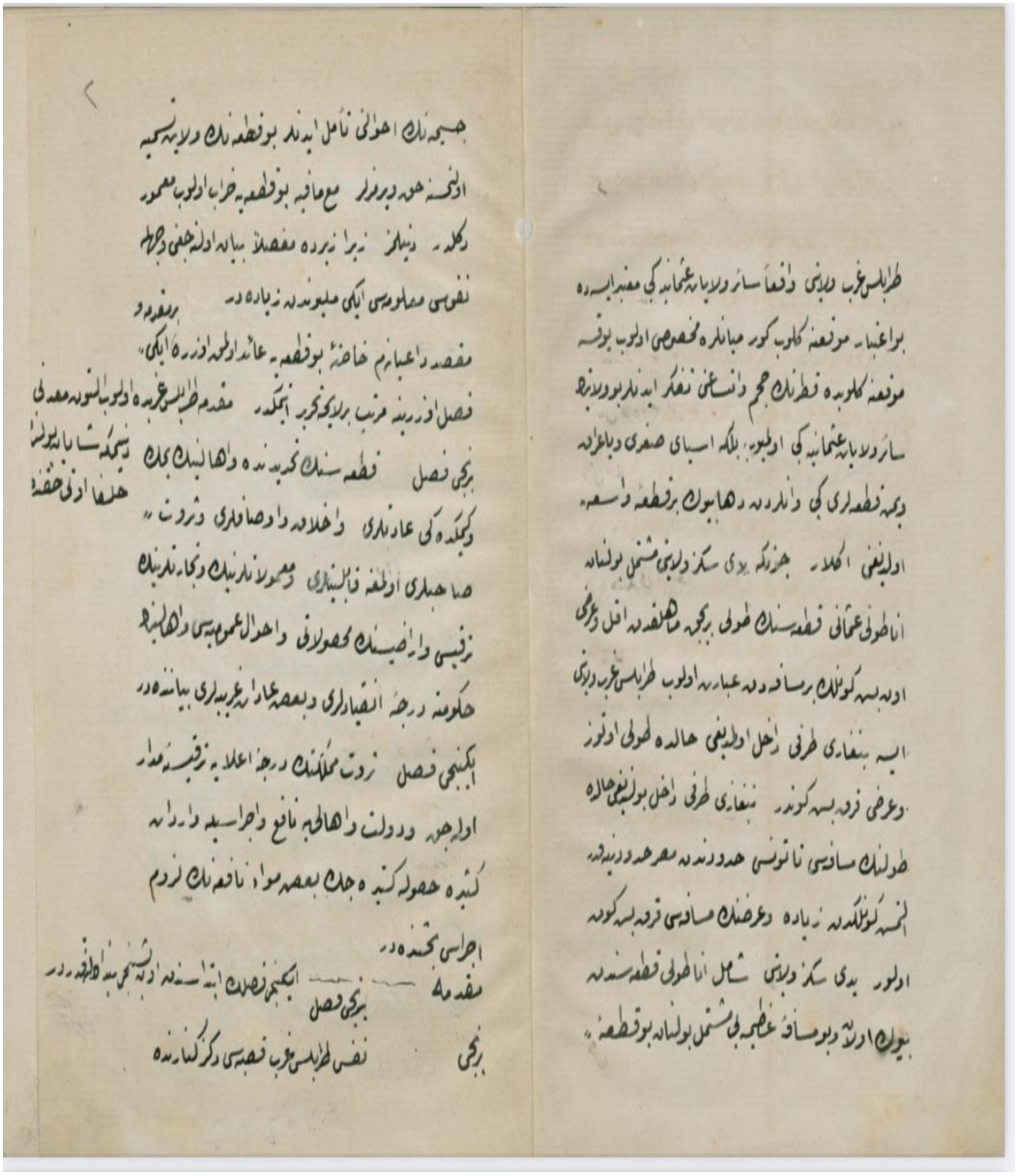

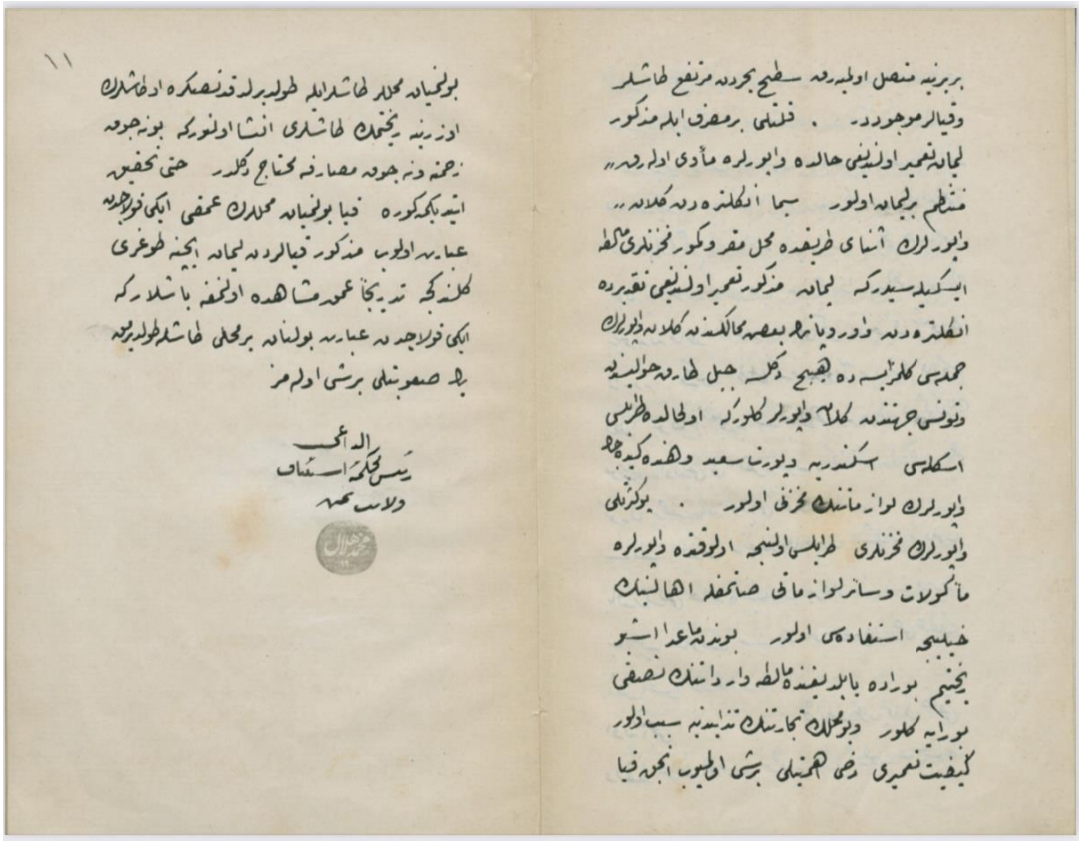

برزنه متصل اولديغه سطح بحردن مرتفع طاشلر
وقيالر موجوددر . قبلنلي برمعرف ايله مذكور
لجامع تعمير اولنمق حالده وايوبرله مأدى اولدقدن
منتظم برلجامع اولور سيما انكلنده دن كلدن
وايوبرلر اثناى طريقده محل مقدر وكور قوناقلرى مكلف
ايدكيدسيدركه لجامع مذكور تعمير اولنمق تقريرده
انكلنده دن وذوديانك بعضه محاكمندن كلدن وايوبرلر
جمدسى كلدكده بعضى جبل طاغه حوالسنده
وبعضى جزيرندن كلدكده وايوبرلر كلوركن اوقالده طرابلس
اسكله سى سكندريه وايورناسعيد وانكلنده كيدن جمله
وايوبرلر لوازماتلرى تحرى اولور . بوكرتلى
وايوبرلر قوناقلرى طرابلس اوسنجه اولوقدر وايوبرله
مأكولات وسائر لوازماتلرى صاتمغه اهالينك
خيلسنجه استفاده سى اولور بوندن ماعدا اشبو
تخمين بورده بالديغمزه مالطه دن داخلنده نصفى
بورايه كلور وبومحللر تجارتلرى تزايدنه سبب اولور
كيفيت تعميرى وضع اهمينلى برشى اولمغله انجمن فيما

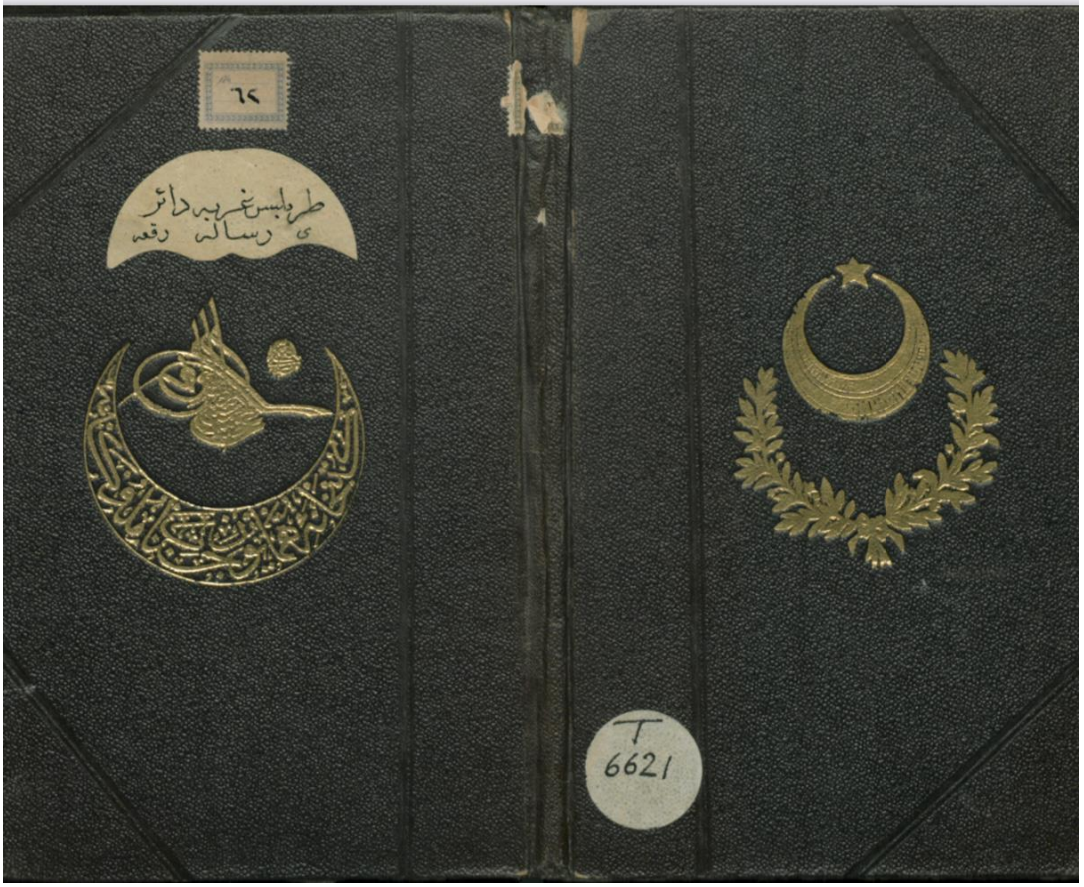

المصادر والمراجع

المصادر العثمانية

Mehmed Hilal. (1304). Trablusgarb'a dair malumat [رسالة في طرابلس الغرب]. Turkish Manuscripts Collection, No. 6621, Istanbul University Library.

BOA: Başbakanlık Osmanlı Arşive(الأرشيف العثماني): DH. SAID.d, 518/4; DH 25/43,1 shaban 1309; Y. PRK.AZJ 27/16, 17 July 1309.

المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، ع. (1985). أنماط التجارة الداخلية في ولاية طرابلس الغرب وبرقة. *المجلة التاريخية المغربية*، السنة الثانية عشرة، (39-40)، 205–266.

الأخضر. (2015). *عوامل انحسار تجارة القوافل بولاية طرابلس الغرب والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك مدن وقرى الجبل الغربي نموذجاً*، ليبيا: جامعة المرقب، 43.

أحمد، إ. وسالم، م. (1993). *تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر* (ج 2). الرياض: دار المريخ للنشر، 7.

أدهم، ع. (1970). *وثائق ليبيا الحديث* (الوثائق العثمانية 1881-1911م). تقديم أحمد صدقي الدجاني. بيروت: دار صادر، 184.

أبو شويرب، ع. (2007). *أوجلة في المصادر العثمانية*. طرابلس، ليبيا: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 167.

أيوبي، س. ولنصاري، خ. (2023). *أوضاع ليبيا في العهد العثماني الثاني*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة احمد دراية، الجزائر، 34-35.

بوسليم، ص. وعلون، ع. (2018). تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطرابلس الغرب على العهد العثماني. *مجلة آفاق للعلوم*، (10)، 331.

بوعزيز، ي. (1984). *طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى، كما وجدها الأوروبيون ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر*. بغداد، العراق: معهد البحوث والدراسات العربية، 139–140.

الحامدي، ا. ع. (2016). تأثير الضرائب العثمانية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني. *مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والإجتماعية*، (1)، 199–224.

الحربي، ن. (2017). لتطور التاريخي للصناعة في اقليم طرابلس في ليبيا (منذ ما قبل العام 1000 ق م حتى عام 2014). *مجلة البحث العلمي في الآداب*، (18)، 1-25.

الدجاني، أ. ص. (1971). *ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي*. مصر: المطبعة التقنية.

سلفاتور، ل. (2005)، *السواحل الليبية التونسية*، دراسة وترجمة: عماد الدين غان، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخيه، ليبيا، 138.

الشايب، ع. س. (2024). طرابلس الغرب: قراءة في التعمير والتطور الحضري خلال الفترتين الإسلامية الوسيطة والعثمانية. *المجلة التونسية لعلم الآثار*، (7)، 122-123.

العفيف، م. ع. (2002). *مدينة سوكنة: دراسة تاريخية الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية*، 1835-1911م. طرابلس، ليبيا: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 97–124.

المدني، س. ع. (2015). *السياسة العثمانية تجاه النشاط الزراعي في الجبل الغربي خلال القرن التاسع عشر الميلادي "ليبيا"*. التراث، 5(1)، 42-60.

المريمي، ف. ع. (2000). نبات الحلفاء كمورد اقتصادي بولاية طرابلس الغرب 1868-1911م. *مجلة الشهيد*، (20-21)، 47-62.

ثني، ن. م. (1999). لمحات من تاريخ العلاقات التجارية بين مدينتي طرابلس وغدامس. *مجلة البحوث التاريخية*، العدد الثاني، 101–122.

الجربي، ي. ا. (2010). *الحماية القنصلية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي أثناء العهد العثماني*. طرابلس، ليبيا: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 132.

الحنديري، س. ع. (2005). *تطور تجارة القوافل في ولاية طرابلس الغرب (1835-1911م)*. المجتمع الليبي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ليبيا، 696.

الحامدي، أ. ع. (2016). تأثير الضرائب العثمانية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني. *مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية*، (1)، 199-224.

الدريع، ف. م. ص. (2022). تجار ولاية طرابلس الغرب والتغير في السلع: دراسة وثائقية. *مجلة التربوية*، (21)، 364–386.

غنيمي، ر. (1974). *تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة*. بنغازي: دار التحقيق، 48.

الفيتوري، س. (1972)، *ليبيا وتجارة القوافل*، الإدارة العامه لآثار، مطبعة وزارة التعليم والتربيه، طرابلس، ليبيا، 16.

كاوبر، هـ. س. (1987). *مرتفعات آلهات الجمال*. طرابلس، ليبيا: مكتبة الفرجاني، 60.

كحالة، ع. ر. (1994). *معجم المؤلفين* (مج 1). بيروت: مؤسسة الرسالة، 747.

عواد، ك. (1969). *معجم المؤلفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين*، 1800-1969. بغداد: مطبعة الإرشاد، 747.

مروان، م. ع. (2016). العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين طرابلس الغرب ومدن جنوب الصحراء خلال القرن التاسع عشر: غدامس نموذجا. *مجلة القلعة*، (6)، 158-173.

محمود، ن. (1971). *تاريخ طرابلس الغرب*. ترجمة عبدالسلام أدهم و محمد الأسطى. بيروت: مطبعة الغريب، 35.
مسعود، م. ع. (2023). *مصادر اقتصاد ولاية طرابلس الغرب خلال القرن التاسع عشر: تجارة القوافل الصحراوية أنموذجًا*. مجلة مداد المنارة (Medad Almanara Journal)، (1)، 151-168.
مصطفى، ي. (2008). *الظروف الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب قبيل الغزو الإيطالي*. الدور الاقتصادي لمدينة طرابلس كحلقة وصل بين أوروبا وأفريقيا. تحرير خليفة الدويبي، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 208.
المدني، س. ع. (2015). *الاصلاحات الزراعية في ولاية طرابلس الغرب 1858-1911م*، ليبيا: جامعة المرقب، 215-216.
يونس، ح. (2010). الأوضاع الإدارية والاقتصادية والثقافية في ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، *مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية*، (3)، 8.
الشهابي، ي. (2006). *الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي 1835 –1911م*، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة المرقب، 52.

References

Al-Salameen, S. M. (2024). Muḥammad Hilāl Effendi: An Arab intellectual and bureaucrat in the late Ottoman period. *Jordan Journal for History and Archaeology*, *18*(2).

Anderson, L. (1950). *The state and social transformation in Tunisia and Libya*. Princeton University Press.

Boahen, A. A. (1961). The caravan trade in the nineteenth century. *The Journal of African History*, *3*(2), 353.

Choueiri, Y. (1960). Sāṭiʿ al-Ḥuṣrī. In P. Bearman, C. E. Bosworth, E. van Donzel, & W. P. Heinrichs (Eds.), *Encyclopaedia of Islam* (2nd ed.). Leiden: E. J. Brill.

Göyünç, N. (1980). Trablusgarb'a ait bir lâyiha. *Osmanlı Araştırmaları / The Journal of Ottoman Studies, 1*, 235–256.

Lydon, G. (2008). Contracting caravans: Partnership and profit in nineteenth and early twentieth-century trans-Saharan trade. *Journal of Global History, 3*(1), 90.

Schicho, W. (2004). *Handbuch Afrika – Nord- und Ostafrika* (Vol. 3/3). Frankfurt am Main: Brandes & Apsel Verlag / Südwind.